

ورقة سياسات

أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة

آب/ أغسطس 2018



مركز الزيتون
للدراسات والاستشارات



مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة

إعداد: جابر سليمان

آب / أغسطس 2018



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات



مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة

جابر سليمان

مبادرة المساحة المشتركة

تعمل مبادرة المساحة المشتركة على تعزيز ثقافة الحوار المبني على المعرفة عبر تمكين صانعي السياسات العامة والمعنيين والخبراء، في لبنان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، من التوصل إلى تقاهمات مشتركة حول المسائل الوطنية الرئيسية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة هو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في بيروت في منتصف سنة 2004. وهو يُعنى بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل، ويُعطي مجال عملهِ العالمين العربي والإسلامي، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية.

منشورات مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق، بيروت.

يمكن الحصول على هذه الورقة من مكاتب مبادرة المساحة المشتركة أو بتحميلها من الموقع الإلكتروني التالي:

www.commonspaceinitiative.org

حررت هذه الوثيقة في الأصل باللغة العربية. ولذلك، في حال وجود أي اختلاف بين النصين العربي والإنجليزي، يعتمد النص الأصلي باللغة العربية.

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مبادرة المساحة المشتركة.

© آب 2018 مبادرة المساحة المشتركة. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة.

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
4.....	تقديم
6.....	مدخل
7.....	أولاً: ولادة الأونروا: المخاض/السياق السياسي
8.....	ثانياً: تفويض الأونروا: طبيعته وحدوده
9.....	ثالثاً: مخططات تصفية دور الأونروا
10.....	1. المقاربة الاقتصادية - الاجتماعية: برنامج الأشغال والتشغيل
10.....	أ. مشاريع أشغال عامة كبرى
11.....	ب. برنامج الدمج
12.....	ج. مشاريع أخرى للاكتفاء الذاتي
13.....	د. برنامج التعليم
14.....	2. المقاربة السياسية
17.....	رابعاً: تجليات الأزمة، لا سيما في لبنان
19.....	خامساً: أزمة الأونروا ومعضلة الأرقام (النموذج اللبناني)
20.....	سادساً: لبنان والأونروا: أيّ سياسة؟
22.....	سابعاً: الآفاق والسيناريوهات المحتملة
22.....	1. السيناريو الأول
24.....	2. السيناريو الثاني
25.....	3. السيناريو الثالث
27.....	الخلاصة والتوصيات/ الاقتراحات

تقديم¹:

شكّلت العلاقات الفلسطينية اللبنانية بمختلف أبعادها الإطار العام لعمل منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني، منذ إنطلاقه في إطار مبادرة المساحة المشتركة سنة 2011. وهذا ما عبرت عنه وثيقة "الرؤية المشتركة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية" التي أقرها المنتدى في 2013/10/29، في أعقاب ما يقارب السنتين من النقاش المتواصل، حيث عالجت الوثيقة الخطوط العريضة لمسألة العلاقات اللبنانية - الفلسطينية وواقع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

شكّل منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني، في حينه، استجابة للحاجة إلى مسار حوارى لبناني - فلسطيني يتميز بالموضوعية والاستمرار. وأعضاء المنتدى إما باحثون أو ناشطون مستقلون، أو ناشطون سياسيون يعبرون عن مختلف ألوان الطيف اللبناني والفلسطيني، من دون أن يكونوا ممثلين فيه مؤسسياً بصفتهم الحزبية أو الفصائلية، وتتنوع اهتماماتهم بتنوع مجالات عملهم ومواقعهم.

وجاء إنتاج الورقة الحالية في إطار عمل المنتدى الذي يُعنى فيما يُعنى بالمسؤولية اللبنانية - الفلسطينية المشتركة تجاه الأونروا. فمع تفاقم أزمة الأونروا المالية في سنة 2018، باتت هناك ضرورة ملحة لمعالجة خلفيات هذه الأزمة وأبعادها وآفاقها وسبل مواجهتها والسيناريوهات المحتملة التي تحكم تطورها. وفي هذا السياق اقترح فريق العمل المعني في آذار/ مارس 2018 عقد ندوة لهذا الغرض، يشارك فيها أعضاء من المنتدى ومختصون من خارجه.

عقدت الندوة بشكل مشترك مع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في 2018/4/26، تأسيساً على ورقة خلفية أعدها المنتدى. وتمّ تعديل الورقة في ضوء النقاشات المعمقة التي دارت في الندوة، وفي ضوء التطورات المتسارعة لأزمة الأونروا حتى اللحظة. وتتضمن ورقة السياسات هذه التي نضعها بين أيدي المختصين وصناع القرار المحاور الأساسية التالية:

- ولادة الأونروا: المخاض/ السياق السياسي
- تقويض الأونروا: طبيعته وحدوده
- مخططات تصفية دور الأونروا (المقاربة الاقتصادية/الاجتماعية والمقاربة السياسية)
- تجليات الأزمة، لا سيما في لبنان

¹ ومن الجدير بالذكر، أن هذه الدراسة صدرت عن المساحة المشتركة ضمن سلسلة حوارات السياسات - العلاقات اللبنانية الفلسطينية رقم 6 في آب/ أغسطس 2018.

- أزمة الأونروا ومعضلة الأرقام (النموذج اللبناني)
- لبنان والأونروا: أيّ سياسة؟
- الآفاق والسيناريوهات المحتملة
- خلاصات وتوصيات واقتراحات

وأخيراً، نأمل أن تسهم موضوعات هذه الورقة في بلورة فهم أفضل لأزمة الأونروا البنيوية المرتبطة بنشأتها السياسية وتفويضها المزدوج، ما يساعد المعنيين من صناع القرار في فهم أزماتها الدورية المتعاقبة وتحليلها في الإطار العام لأزماتها البنيوية. ونتطلع إلى أن تساعد هذه الورقة الجانبين اللبناني والفلسطيني، في بلورة خطة مشتركة للتعامل مع أزمات الأونروا المتكررة على المستويين الوطني والمحلي، انطلاقاً من مسؤوليتهما المشتركة تجاه الحفاظ على الدور الحيوي لهذه المنظمة الدولية في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على هوية اللجوء، وتعزيز المكانة القانونية لحق العودة.

فنحن، اليوم، أحوج ما نكون إلى تطوير سياسات لبنانية محددة وواضحة تجاه المخاطر التي تهدد وجود الأونروا، بما لهذه المسألة من ارتباط بالحلول المبيّنة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل وجودهم في لبنان، والهادفة إلى فرض التوطين وتصفية حق العودة.

جابر سليمان

مدخل:

تأتي المحاولات الإسرائيلية - الأمريكية المحمومة إلى إنهاء دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) عبر تجفيف مواردها أو دمج تفويضها ضمن صلاحيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين The UN Refugee Agency (UNHCR)، في سياق المخططات الأمريكية الأشمل، الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وبالتالي قضية اللاجئين وحق العودة. وتندرج هذه المسألة في سياق إقليمي ودولي متصل بشروط "عملية السلام" في نسختها الجديدة التي تحمل اسم "صفقة القرن". ولهذه المخططات، في الوقت عينه، تجلياتها المحلية في المناطق التي تعمل فيها الأونروا، وخصوصاً في لبنان، نظراً لخصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في هذا البلد.

وفيما يتجاوز وجود الأونروا الدور الإنساني المنوط بها، ونظراً للرمزية السياسية والوطنية لوجودها بد ذاته، أضحت هذه المنظمة الدولية بمثابة الحائط أو السد الأخير للدفاع عن حق العودة، وواحدة من أدوات الممانعة والنضال ضدّ مخططات تصفية قضية اللاجئين. ولكن ينبغي التأكيد أن حق العودة لا يرتبط بوجود الأونروا فحسب، أو بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly رقم 194 والقرارات الأخرى ذات الصلة، إذ لم تنشئ هذه القرارات حق العودة في الأساس، بل يجد هذا الحق جذوره الراسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). بينما تركز "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية على الأونروا واستهداف القرار 302 الذي أنشأها، فإن الهدف الرئيسي من ذلك هو التوصل بشكل غير مباشر إلى إلغاء القرار 194 وتصفية قضية اللاجئين. إن إلغاء هذا الحق وعدم تحميل "إسرائيل" أي مسؤولية عن إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يلخص جُلّ المقاربة السياسية الأمريكية الراهنة في هذا الخصوص.

ومن أجل فهم أعمق للسياقات السياسية والأبعاد الإقليمية والدولية لأزمة الأونروا وآفاقها وتجلياتها الراهنة، تناقش هذه الورقة جملة من العناوين ذات الصلة: المخاض السياسي لولادة الأونروا وتفويضها "الملتبس"؛ ومخططات إنهاء دور الأونروا منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى اليوم؛ وتجليات الأزمة وانعكاساتها في لبنان بشكل خاص. كما تناقش آفاق الأزمة والسيناريوهات المتوقعة على المدى البعيد، وسبل المواجهة الممكنة وآلياتها.



أولاً: ولادة الأونروا: المخاض/السياق السياسي:

استجابة لرغبة الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت Folke Bernadotte، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 194/1948 لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP). وبموجب الفقرة 12 من القرار عينه، قررت لجنة التوفيق (1949/8/23) تشكيل البعثة الاقتصادية للدرس Economic Survey Mission، وأوكلت الأمم المتحدة رئاستها إلى الأمريكي جوردون كلاب Gordon Clapp. وجاء تشكيل البعثة نتيجة للمأزق السياسي لمسألة اللاجئين في مؤتمر لوزان Conference of Lausanne².

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء "البعثة الاقتصادية للدرس" لم ينجم عن تخطيط لجنة التوفيق، بل كان ثمرة مخطط وزارة الخارجية الأمريكية. فالفكرة وردت في إطار مشروع جورج ماك غي George McGhee، منسق قضايا اللاجئين الفلسطينيين في الوزارة، والقاضي بإعادة دمج اللاجئين في الحياة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع تنموية إقليمية، حسبما جاء في مذكرة ماك غي إلى وزير الخارجية الأمريكي في 1949/4/22³.

رفعت البعثة الاقتصادية، التي عرفت باسم "بعثة كلاب Clapp" تقريرها المؤقت في 1949/11/6، إلى لجنة التوفيق الدولية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. وخلص التقرير إلى ضرورة تأمين عمل للاجئين بدلاً من الغوث، بهدف إعادة دمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط من خلال تنفيذ "برنامج للتنمية الاقتصادية بواسطة أشغال كبرى". وقد أوصى التقرير بالربط بين برنامج الأشغال العمومية ومواصلة الغوث الضروري ضمن عملية واحدة، بالاتفاق مع الدول العربية المضيفة للاجئين. وتضمن التقرير تحذيراً مفاده "إذا تركنا اللاجئين ليأسهم وبؤسهم، فإن آفاق السلام في هذه البلاد المضطربة ستزداد ابتعاداً". ولكن لم يقترح أيّاً من التقرير المؤقت أو النهائي للبعثة تنازلات سياسية من قبل "إسرائيل"، ولم يطالب بضرورة عودة اللاجئين. وركز التقريران على الحل الاقتصادي لمشكلة اللاجئين متجاهلين بذلك

² عقد مؤتمر لوزان بواسطة لجنة التوفيق في الفترة 1949/9/12-4/27 بحضور ممثلين عن "إسرائيل" ومصر والأردن ولبنان وسورية واللجنة العربية العليا، لحل ما سمي النزاعات الناتجة عن حرب 1948، خصوصاً موضوع عودة اللاجئين.

³ جان إيف أوليه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (1948-1951)، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 139.

الترايط بين الوجهين السياسي والاقتصادي للمشكلة. وبهذا الشكل أسهمت البعثة في تعزيز الوضع القائم الذي تحافظ عليه "إسرائيل"⁴.

إضافةً إلى ذلك، أوجزت البعثة برنامجها بشعار بسيط هو "استخدام أكثر وغوث أقل" وكانت مشاريع استخدام اللاجئين مبنية على أساس توطينهم في البلدان العربية المضيفة ضمن خطة تنمية واسعة: مشروع نهر الليطاني (لبنان)؛ مشروع وادي الزرقاء (الأردن)؛ مشروع تنمية وادي الغاب (سورية). وكانت الحكومات العربية المعنية مستعدة لقبول تقرير "بعثة كلاب" حتى ولو كان يميل بوضوح إلى توطين اللاجئين بحكم الأمر الواقع، كحل لمشكلتهم على المدى البعيد، شرط إدراج إحالات على الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 لحماية حق اللاجئين المشروعة في العودة⁵.

وبناء على توصية البعثة الاقتصادية، أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها رقم 302 في 1949/12/8، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهكذا ولدت الأونروا كـ"منظمة إنسانية" في مخاض سياسي، في أعقاب فشل حلّ مشكلة اللاجئين في مؤتمر لوزان. وقد لاقى تأسيس الأونروا تنافساً في الصلاحيات أو نوعاً من "التنافس المؤسسي" مع لجنة التوفيق. وكان غياب التنسيق بين عمل الوكالة واللجنة أمراً مستغرباً، إذ لم تجتمع الهيئتان خلال النصف الأول من سنة 1950 إلا مرة واحدة. وكان الخلاف الأساسي بينهما يتعلق بمن يتولى مسألة توطين اللاجئين. فطلبت الأونروا من لجنة التوفيق أن توجه جهودها نحو مسألة عودة أعداد من اللاجئين، في حين تكون هي مسؤولة عن المناقشات المتعلقة بالتوطين. وفيما يتعلق بمسألة إعادة اللاجئين كانت اللجنة تعد نفسها هيئة تنفيذية أعلى من الأونروا⁶.

ثانياً: تفويض الأونروا: طبيعته وحدوده:

بموجب التفويض الممنوح للأونروا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفقاً لتوصيات اللجنة الاقتصادية للدرس، أكلت الجمعية العامة للأونروا مهمة مزدوجة: الحلول محل لجنة الصليب الأحمر

⁴ المرجع نفسه، ص 142-145.

⁵ المرجع نفسه، ص 146.

⁶ المرجع نفسه، ص 147.

الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر والكويكرز في إدارة الغوث من جهة، والسير ببرنامج الأشغال المذكور، في الوجهة المنشودة، من جهة أخرى.

وفي الأساس، كان ينظر لعمل الأونروا في مجال إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، على أنه مجرد تمرين قصير المدى أملت ظروف سياسية حساسة. أما المفهوم الأصلي لتفويض الأونروا فهو كامن في اسم الأونروا نفسه: "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، أي أن يحل برنامج التشغيل، المراد منه في نهاية المطاف توطين اللاجئين، محل الإغاثة.

برز هذا المفهوم بشكل واضح في التقرير السنوي الأول للأونروا (1950-1951) الذي جاء فيه: "من حيث المبدأ تم إنشاء الأونروا من أجل تحويل برنامج الإغاثة المباشر القائم حالياً إلى برنامج ديناميكي يتضمن مشاريع أشغال وتشغيل. وكان يؤمل ألا يؤدي تشغيل اللاجئين، إلى محاصرة التأثيرات المحبطة لإطالة تطبيق برنامج الإغاثة وإلى احتراف عقلية اللجوء Professional Refugee Mentality فحسب، بل أيضاً إلى إنعاش اقتصادات البلدان المضيفة"⁷.

ثالثاً: مخططات تصفية دور الأونروا:

إن مخططات إنهاء دور الأونروا ليست جديدة، فهي رافقت الوكالة منذ ولادتها وارتبطت بالسياق السياسي الذي أنشئت في إطاره هذه الوكالة وطبيعته المؤقتة، من جهة، وبتفويضها الملتبس والمزدوج ما بين الإغاثة والتشغيل، من جهة أخرى.

يمكننا هنا أن نميز بين مقاربتين متكاملتين لتصفية دور الأونروا؛ الأولى، مقارنة اقتصادية - اجتماعية ترتبط بمفهوم التوطين وتقوم على تفسير تفويض الأونروا ومحاولات تكيفه منذ خمسينيات القرن العشرين ليخدم غرض التصفية؛ والثانية، مقارنة سياسية تقوم على ممارسة الضغوطات السياسية المباشرة والمكشوفة على المجتمع الدولي، وتتجلى حالياً في الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية الحثيثة والمتسارعة في هذا الصدد، مع ربط هذه الضغوطات باشتراطات ومتطلبات "عملية السلام".

⁷ UNRWA: A brief History (1952-1982) (Vienna: UNRWA Headquarter), p. 291.

1. المقاربة الاقتصادية - الاجتماعية: برنامج الأشغال والتشغيل:

تتلخص هذه المقاربة في محاولات الأونروا تنفيذ برنامج الأشغال والتشغيل بعد تأسيسها بفترة قصيرة، تنفيذاً لتوصيات البعثة الاقتصادية للدرس. وكانت قد جرت مفاوضات تمهيدية مع حكومات الدول المضيفة (لبنان، وسورية، والأردن، ومصر) بهدف تقوية اقتصادات تلك الدول وتوفير فرص عمل للاجئين في الوقت عينه، بما يوصلهم إلى درجة من الاكتفاء الذاتي تسمح بشطبهم عن سجلات الإغاثة. وفي هذا الإطار، عملت الأونروا على تنفيذ مشاريع أشغال عامة كبرى وبرنامجاً للدمج ومشاريع صغيرة للاكتفاء الذاتي؛ فضلاً عن المحاولات لتكييف برنامج التعليم لكي يخدم أهداف برنامج الأشغال والتشغيل المذكور⁸.

أ. مشاريع أشغال عامة كبرى Large Scale Public Works Projects:

شملت تلك المشاريع؛ تقديم أراضٍ للزراعة في كافة مناطق عمليات الأونروا، وإنشاء الطرق (خصوصاً في الأردن وسورية ولبنان)، وأعمال التشجير (في كل المناطق)، أعمال الري، وإنشاء المدارس (الأردن)، وتشجيع الحرف اليدوية (في كل المناطق).

وكانت البعثة الاقتصادية للدرس تتوقع أن تؤدي تلك المشاريع إلى شطب ما يزيد عن 100 ألف لاجئ من لائحة برنامج الإغاثة بحلول منتصف سنة 1951. ولكن بدأت تظهر بوادر الشك في جدوى هذا المشروع، حيث اعترف التقرير الدوري، في تشرين الأول/أكتوبر 1950، بوجود عوامل كابحة له. من بين هذه الكوابح والعقبات محدودية فرص العمل أو عدم توفرها في لبنان والأردن وغزة، حيث أن تطبيق المشاريع لم يكن على مستوى التخطيط نفسه.

وخلصت البعثة إلى نتيجة مفادها أن دوافع الأونروا من وراء هذه المشاريع لم تكن مفهومة بشكل واضح من قبل الحكومات المضيفة. ولفنت الانتباه إلى أنه يمكن لتلك الحكومات التعاون مع الأونروا، شرط ألا تتعارض المشاريع المذكورة، بأي طريقة من الطرق، مع أحكام القرار 194 التي تحافظ على حق اللاجئين في العودة والتعويض.

وانعكست تلك النظرة التشاؤمية في تقرير المفوض العام للأونروا في 1950/6/30، الذي أكد أن الآثار الإيجابية التي توقعتها البعثة لم تتحقق على أرض الواقع. وعلق المفوض العام على هذا الوضع بالقول:

⁸ Ibid, pp. 97-102.



"إن كلفة توفير عمل للفرد اللاجئ تعادل خمسة أضعاف كلفه تزويده بالإغاثة. واعترف بأن برنامج الأشغال لم ينجح في تخطي العقبات التي تواجهها الوكالة واللاجئون"⁹.
وسرعان ما ثبت للوكالة أن برنامج الأشغال العامة لم يتمكن من تزويد اللاجئين بفرص العمل المطلوبة، وما كان يعول عليها من استقرار/ توطين Resettlement عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل، كما عجز عن شطب 100 ألف لاجئ وعائلاتهم من سجلات الإغاثة مع نهاية العام الأول لعمل الوكالة. حينها أدركت الأونروا ضرورة تبني مقاربة أكثر مباشرة في هذا الخصوص، في حال توقف الإغاثة الدولية.

ب. برنامج الدمج Reintegration Programme:

بناء على التجربة السابقة، قررت الوكالة تركيز جهودها على الأعمال التي تؤدي إلى إعادة دمج اللاجئين بدلاً من توفير فرص العمل المؤقتة لهم في الأشغال العامة. وفي التقرير الخاص للمفوض العام واللجنة الاستشارية للأونروا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، تمّ تقديم عناصر/ مكونات خطة مدتها ثلاث سنوات تركز على مشاريع الدمج، حيث أوصى التقرير بما يلي: "على الوكالة والدول المضيفة بذل كل الجهود من أجل إنجاز الترتيبات الكفيلة بتحويل إدارة الإغاثة إلى الحكومات المضيفة خلال فترة لا تتعدى الأول من تموز/ يوليو 1952"¹⁰، على أن يتم خفض موازنة الإغاثة بشكل مطرد. وكان الهدف الأساسي من هذه الخطة، كما زعم التقرير، تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين وإلغاء حياة المخيمات Elimination of Camp Life وإنهاء الاعتماد على الإعاشة/ الحصص الغذائية Rations التي تقدمها الأونروا دون المسّ بمصالح/ حقوق اللاجئين فيما يتعلق بالعودة والتعويض.

دعى التقرير إلى تحقيق هذا الهدف عبر الطرق التالية: مساعدة اللاجئين في الحصول على فرص عمل، حيث تدعو الحاجة، وتدريب اللاجئين على المهن والحرف التي يتطلبها سوق العمل، وتقديم القروض أو الهبات التي تمكّن اللاجئين من تأسيس أعمال/ مصالح صغيرة خاصة بهم، بناء منازل في المناطق المدنية وجوارها، حيث تتوفر فرص العمل والتوظيف، وإنشاء قرى في المناطق التي تتوفر فيها أراضي صالحة للزراعة، وتقديم بنى تحتية زراعية مثل: حفر الآبار، أعمال/ شبكات الريّ وتسهيل الوصول إليها عبر إنشاء الطرق، وتمويل التنمية الاقتصادية وتقديم الدعم التقني، حيثما يكون ذلك مناسباً.

⁹ Ibid, p. 98.

¹⁰ Ibid, p. 99.

على هذا الأساس، تمّ اعتماد مبلغ 200 مليون دولار أمريكي لبرنامج الدمج، و 50 مليون دولار للإغاثة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الخطة في قرارها رقم V/513 في كانون الثاني/يناير 1952، علماً بأن التمويل لم يصل أبداً إلى كامل المبلغ المرصود (200 مليون دولار). ومن بين المشاريع الواعدة ضمن هذا البرنامج كان استخدام مياه النيل ونهر اليرموك لأغراض التنمية الزراعية في صحراء سيناء ووادي نهر الأردن.

وكان البرنامج يطمح إلى توفير فرص عمل لحوالي 150 ألف إلى 200 ألف لاجئ ليتمكنوا من الوصول إلى حالة "الاكتفاء الذاتي". ومع حلول سنة 1954، تمّ إنفاق جزء صغير من المبلغ المرصود. وحينها أدرك رعاة البرنامج أن نجاح المشاريع في إيصال عدد كبير من اللاجئين إلى حالة الاكتفاء الذاتي، يتطلب عدّة سنوات في أحسن الأحوال. لذا لم يتمّ تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال حتى كانون الأول/ديسمبر 1954، عندما تمّ تجديد ولاية الأونروا لخمس سنوات إضافية.

مع حلول سنة 1957، وصل البرنامج عملياً إلى نهايته المحتومة، بعد أن كانت الأونروا قد أنفقت نحو 37.7 مليون دولار فقط من الموازنة المعتمدة للبرنامج (200 مليون دولار). وحتى ذلك التاريخ لم يتمّ شطب سوى نحو 23,800 لاجئ من سجلات الإغاثة، بشكل دائم. فتم اعتبار ذلك فشلاً ذريعاً للبرنامج ما دفع بالوكالة إلى تبني مشاريع القروض الصغيرة، بهدف تمكين اللاجئين من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

ج. مشاريع أخرى للاكتفاء الذاتي Other Self-Support Projects:

منذ الأيام الأولى لبدء عملياتها، أطلقت الأونروا عدداً من مشاريع الاكتفاء الذاتي الصغيرة Small Self-Support Projects. في سنة 1950، اقترحت برنامجاً للقروض الصغيرة لمساعدة الأفراد أو المجموعات في الوصول إلى الاعتماد الذاتي.

إن برنامج القروض للأفراد الذي بدأ سنة 1951، تمّ تعليقه سنة 1957 ليتم بعد ذلك استئنافه، بشكل محدود، سنة 1959. وحتى ذلك الوقت، كان البرنامج قد مَوَّل حوالي 700 مشروع في قطاعات الزراعة والإسكان والصناعة والتجارة. كما ساعد هذا البرنامج الأخير حوالي 5,400 لاجئ في الأردن و 1,800 في سورية بكلفة إجمالية بلغت حوالي 2.1 مليون دولار. وبعد استئنافه سنة 1959، تمّ تأسيس 84 مشروع عائلي في وادي الأردن¹¹.

¹¹ Ibid, pp. 101-102.



بناء على المعطيات السابقة المتعلقة ببرامج الأشغال والدمج والاكتفاء الذاتي يمكن استخلاص النتائج التالية:

لم يحقق برنامج الأشغال سوى نجاح محدود أقرب للفشل منه للنجاح. وهناك عدّة أسباب لهذا الفشل أهمها: فشل تطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة بالعودة والتعويض، والمواقف المناهضة لتلك المشاريع من قبل غالبية اللاجئين، وحتى بعض حكومات البلدان المضيفة، هذا فضلاً عن ندرة الموارد المتاحة من أجل تنفيذ المشاريع.

وإبان مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة سنة 1959، أكد السكرتير العام للمنظمة الدولية: "الحاجة الملحة للتغلب على الصعوبات السياسية، داعياً إلى بذل المزيد من الجهود الدولية لضخ استثمارات في مجالي الزراعة والصناعة، بهدف دمج عدد كبير من مجتمع اللاجئين العاطلين عن العمل في الحياة الاقتصادية للمنطقة"¹². وفي المقابل، لم ترفض حكومات البلدان العربية المضيفة مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المبدأ، لكنها أكدت على حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم الأصلي.

د. برنامج التعليم:

عند بداية عمل الوكالة، تم اعتبار برنامج التعليم برنامجاً تكميلياً لعملية التأهيل الاقتصادي. ولكن مع تقليص برامج التشغيل والتراخي في التركيز على التأهيل، أصبح التعليم غاية في حدّ ذاته. ويعود الاهتمام ببرامج التعليم المهني والفني إلى الأيام الأولى من بدء عمل الأونروا في سنة 1950. وفي تقريره الأول صيف سنة 1950، أعلن المفوض العام للأونروا اهتمام الوكالة ببرامج التدريب المهني. وأكد ضرورة أن ينال الشباب والشابات تدريب عملي، ما يتيح لهم تحقيق الاكتفاء الذاتي، جزئياً أو كلياً.

وبعد سنة 1959، ركز اهتمام الأونروا على التعليم العام والتعليم المهني والفني وتدريب المعلمين، وما يزال حتى اليوم. وبشكل عام، يتجاوز برنامج التعليم برنامج الإغاثة في موازنة الأونروا. وكانت الأونروا تراهن على النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتعليم، بوصفه رأس مال اجتماعي، يوفر فرص عمل للاجئين، وخصوصاً، في بلدان الخليج. فعملت مكاتب التوظيف التابعة للأونروا في هذا الاتجاه.

¹² Ibid, pp. 102-104.

2. المقاربة السياسية:

صحيح أن الأونروا "منظمة إنسانية"، لكنها ولدت في مخاض سياسي، بعد فشل مؤتمر لوزان في التوصل إلى حلّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإثر تشكيل البعثة الاقتصادية للدرس، التي أوصت بتأسيس الأونروا. ولذلك، تقوم الأونروا بأدوارٍ سياسية كلما طلبت منها القوى الكبرى في المجتمع الدولي ذلك. فعدا عن انخراطها في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين التي أطلقت في الخمسينيات من القرن العشرين، كان عليها إثر، توقيع اتفاقات أوسلو Oslo Accords، نقل مقرها الرئيسي من فيينا إلى قطاع غزة، لكي تتمكن من مواكبة تطورات "عملية السلام".

وفي هذا السياق جرى في حزيران/يونيو 1994 تبادل رسائل بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والأونروا لتمكين الأخيرة من مواصلة عملياتها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وبهذا حلّت السلطة الفلسطينية محل الأردن ومصر كدولتين مضيفتين قبل سنة 1967. وفي السنوات الأولى بعد توقيع اتفاقات أوسلو، تبنت الأونروا ما سمّي بـ"برنامج تطبيق السلام — Peace Implementation Projects PIP" ومشروع "مواهمة الخدمات"، الذي كان يهدف إلى مواهمة خدماتها مع خدمات الدول المضيفة للاجئين، تمهيداً لتسليم تلك الخدمات للدول المضيفة، بافتراض تقدّم "عملية سلام أوسلو" نحو قضايا الحل النهائي ومنها اللاجئين.

ولم تنفك "إسرائيل" منذ ذلك الحين عن ممارسة مختلف الضغوطات على الأونروا، وانتهاك تعهداتها الدولية التي تقضي بتسهيل عملها، وخصوصاً في أوقات الأزمات والطوارئ (الانتفاضة الأولى والثانية والحروب المتكررة ضدّ غزة). ولا تخلو التقارير السنوية المتعاقبة للمفوض العام للأونروا من الإشارة إلى تلك الانتهاكات، التي وصلت إلى حدّ قصف مدارسها ومراكزها بحجج واهية. وقد طالبت هذه الضغوطات النظام التعليمي للأونروا، بهدف تغيير المناهج الدراسية المتبعة في الضفة وقطاع غزة، لكي تتماشى مع لغة "عملية السلام".

بدأنا نشهد منذ أواخر سنة 2015، وحتى قبل ذلك في لجنة الموازنات في الكونجرس Congress الأمريكي في سنة 2013 حملة إسرائيلية - أمريكية شرسة ومنسقة على الأونروا في الأمم المتحدة، تشكك في مبرر وجودها سياسياً وأخلاقياً، بهدف تقويض هذا الوجود. وتتلخص مقولات تلك الحملة في اتهام الأونروا بأنّها تشكّل "عقبة أمام السلام"، وبأنّها تعمل على "إدامة الصراع العربي/الإسرائيلي"، وبأنّها "تطبّق معايير مزدوجة عندما لا تعيد توطين اللاجئين الفلسطينيين ضمن المفاوضات السامية للأمم المتحدة



لشؤون اللاجئين"، وبأن مجرد تخصيص منظمة من منظمات الأمم المتحدة لكي تعنى بالفلسطينيين دون غيرهم من لاجئي العالم يعدّ بمثابة "انحياز ممنهج من قبل نظام الأمم المتحدة ضدّ إسرائيل". وقد طالت الحملة أيضاً مناهج التدريس التي تعتمدها الأونروا، والتي تتبع مناهج الدول المضيفة في كل منطقة على حدة، فوصفتها بأنها تعمل على "شيطنة إسرائيل".

وبالفعل أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو Benjamin Netanyahu سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، نيكى هالي Nikki Haley، في اجتماع ضمهما في القدس في 2017/6/7، أنّ "الوقت قد حان لأن تعيد الأمم المتحدة النظر في وجود الأونروا". كما قال في مستهلّ الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الإسرائيلي في 2017/6/11: "الأونروا أثبتت على مشكلة اللاجئين بدلاً من أن تحلّها، وقد آن الأوان لحلّها ودمجها في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"¹³.

وتصاعدت الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على الأونروا منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي نيته بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، ومنذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [Resolution ES-10/L.22]، المناهض لإعلان دونالد ترامب Donald Trump، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، الذي عدّ الجهود الرامية لتغيير وضع القدس "باطلة ولاغية". وفي تعليقها على القرار، أعلنت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في 2018/1/2 أن إدارة الرئيس ترامب "لا تنوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات". وعلى الفور غرّد ترامب على تويتر Twitter في 2018/1/3 قائلاً: "ندفع سنوياً للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات، ولا نحصل منهم في المقابل على أيّ تقدير أو احترام". فهم لا يريدون حتى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام دائم مع إسرائيل. إنهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل"¹⁴.

ومن الجدير ذكره، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأكبر لموازنة الأونروا، حيث بلغ إسهامها في الموازنة، حسب التقديرات لسنة 2016، حوالي 369 مليون دولار، بما فيها المبالغ المخصصة لدعم اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان. ويصل الإسهام الأمريكي في الموازنة العادية للأونروا، عادة، إلى 300 مليون دولار من أصل 1.4 مليار دولار. إلا أنه وبناء على المواقف الأمريكية المذكورة التي

¹³ Reuters News Agency, 11/6/2017.

¹⁴ Perry Cammack and Sarah Yerkes, "The Sharpest Cut," Site of Carnegie Middle East Center, 12/1/2018, <http://carnegie-mec.org/diwan/75229>



ربطت الدعم باشتراطات "عملية السلام"، أعلن ترامب في 2018/1/16 عن تجميد مبلغ 65 مليون دولار من قيمة الدفعة المقرر تقديمها في النصف الأول من سنة 2018 والبالغة 125 مليون دولار.

وعلى الرغم من معارضة دول الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى لموقف إدارة ترامب من الأونروا لأسباب مختلفة، إلا أنه لا يمكن، فعلياً، عزل النتائج الهزيلة التي أسفر عنها مؤتمر روما لدعم الأونروا في 2018/3/15، الذي حضرته أكثر من تسعين دولة، عن تأثيرات الموقف الأمريكي. لقد جاءت نتائج المؤتمر مخيبة لآمال اللاجئين والدول المضيفة ولتطلعات العديد من الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، إذ لم يسفر المؤتمر سوى عن تعهدات بجمع 100 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب لتجاوز العجز في موازنة الأونروا، المقدر بحوالي 446 مليون دولار.

وعلى الرغم من تفاؤل الأونروا الحذر، باعتبار الـ 100 مليون دولار "بداية مقبولة"، وبإمكانية الاعتماد على الحشد الدولي والدعم السياسي الذي وفره مؤتمر روما لاستمرار عمل الأونروا، إلا أن الأزمة ما تزال قائمة، وستعكس تداعياتها على مختلف الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها كافة، كماً ونوعاً. وهذا ما بدأنا نشهد بوادره في لبنان، على سبيل المثال، كما سنبين لاحقاً.

وفي سياق اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا المنعقدة في عمّان في 2018/6/19-18¹⁵، أكد المفوض العام للأونروا أن السنة الحالية (2018) كانت سنة صعبة بشكل استثنائي بالنسبة للأونروا، ولكنه أبدى تفاؤله بسبب التحشيد والاستجابة من قبل العديد من الدول لتجاوز الأزمة المالية خلال المرحلة الأولى من الأزمة الحالية. وقال إنه لأمر بالغ الأهمية أننا تمكنا حتى الآن من حماية العام الدراسي الحالي والحفاظ على الخدمات الحيوية الأخرى. ومن جهة أخرى، أكد المفوض العام أن الأونروا ما تزال بحاجة إلى مبلغ 250 مليون دولار حتى تتمكن من الاستمرار في الحفاظ على المساعدات الأساسية والطارئة خلال النصف الثاني من سنة 2018¹⁶.

ومن جانبها أكدت الدول العربية المضيفة وجامعة الدول العربية رفضها تقليص خدمات الأونروا. وعبر رئيس الوفد الأردني لاجتماعات اللجنة في كلمته بالنيابة عن الدول العربية المضيفة والجامعة

¹⁵ تكونت اللجنة عند تأسيسها سنة 1949 من أربع دول فقط، لكنها تضم اليوم 27 دولة عضو إضافة إلى ثلاثة أعضاء مراقبين.

تجتمع اللجنة مرتين سنوياً وتتحضر مهمتها في مساعدة المفوض العام في تنفيذ تفويض الأونروا.

¹⁶ UNRWA, www.unrwa.org/who-we-are/advisory-commission-adcom-news



العربية عن هذا الموقف، فشدد على أن جامعة الدول العربية وأعضاءها كافة يؤكدون أهمية توفير التمويل الدولي اللازم والمستدام لتمكين الأونروا من مواصلة القيام بدورها وتلافي تداعيات المساس به أو الانتقاص منه. ولفت الى أن مناقشات اللجنة ركزت على عدد من الثوابت، أهمها تشجيع الدول المضيفة على الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ومع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية لتقوم بدور معزز لدور الوكالة، دون المساس بالدور الرئيسي للأونروا في رعاية وتقديم الخدمات الأساسية. وأكد على ضرورة إعداد موازنات الوكالة على أساس متطلبات البرامج الأساسية وبطريقة أكثر استدامة وقابلة للتنبؤ من أجل تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل. ودعا إلى زيادة تبرعات الدول المانحة وتوسيع قاعدة المتبرعين وعدم تحميل الدول المضيفة أعباء جديدة بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة¹⁷.

رابعاً: تجليات الأزمة، لا سيما في لبنان:

يصف المفوض العام للأونروا بيير كرينبول Pierre Krähenbühl تأثير قرار إدارة ترامب الداعي إلى اقتطاع الملايين من قيمة الإسهام الأمريكي في موازنة الأونروا، بأنه جعلها مثل "سفينة تغرق"¹⁸. وفي حديث لصحيفة الجارديان The Guardian قال: "نحن معتادون على مواجهة أزمات التمويل"، مشيراً إلى أزمة سنة 2015، عندما كانت الأونروا على وشك إغلاق مدارسها، وأضاف: "الأزمة الراهنة هي الأشد خطورة في تاريخ الأونروا"¹⁹.

ستؤثر الأزمة، إذا ما استمرت من دون حل، بشكل خاص على برنامج التعليم الذي يستحوذ على ما نسبته 73% من موازنة الأونروا الاعتيادية، والذي يستفيد منه نحو نصف مليون تلميذ مسجل في مدارس الأونروا (700 مدرسة)، ويشغل 22 ألف معلم ومعلمة في مناطق عملياتها كافة. وفي السياق ذاته، أشار الناطق الرسمي باسم الأونروا، سامي مشعشع²⁰ إلى أن العجز سيؤثر في تقديم الخدمات الطارئة في سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). وفي هذا الصدد، ستتأثر المساعدات العينية الطارئة المقدمة لحوالي مليون لاجئ في قطاع غزة و400 ألف لاجئ في سورية.

¹⁷ صحيفة الغد، الأردن، 20/6/2018.

¹⁸ The Daily Star newspaper, 17/2/2018.

¹⁹ theguardian newspaper, 21/2/2018.

²⁰ وكالات، 2018/3/19.



وقد تكون تداعيات الأزمة في لبنان هي الأشد خطورة مقارنة بباقي المناطق، حيث يبلغ إنفاق الأونروا الكلي في لبنان، الذي يشمل البرامج الاعتيادية والمشاريع الخاصة (مثل مشروع إعمار نهر البارد) نحو 186 مليون دولار. وتطال الإجراءات التشفوية جراء عجز الموازنة، برامج الأونروا الاعتيادية في لبنان (تعليم، وصحة، وخدمات اجتماعية).

على صعيد التعليم، قررت الأونروا منذ كانون الثاني/يناير 2018 تخفيض سن التقاعد للمعلمين من 62 إلى 60 سنة. وبناء على ذلك، تمّ التمديد للمعلمين الذين بلغوا سنّ التقاعد الجديد خلال العام الدراسي الحالي على أساس يومي، على أن يشطبوا من النظام بدءاً من تموز/يوليو 2018، دون استبدالهم بمعلمين جدد، ومن دون ربط التراجع عن هذا الإجراء بتجاوز الأونروا أزمته المالية. وسيترتب على عدم استبدال المعلمين المتقاعدين بمعلمين جدد، دمج بعض المدارس، وبالتالي زيادة عدد الطلاب في الصف المدرسي الواحد. وفي مجال التعليم أيضاً، أقدمت الأونروا في العام الدراسي الحالي على إنهاء عقود المعلمين في إطار برنامج الدعم الإضافي "دروس التقوية" الذي كانت تقدمه لتلامذة الصف الثالث الابتدائي، والممول من منظمة اليونيسيف.

أما على صعيد الصحة، فقد أقدمت الأونروا على تقليص أيام عمل العيادات الصحية في التجمعات الفلسطينية في الجنوب اللبناني إلى الحد الأدنى، مع اعتزام دمج بعض العيادات الصحية في كافة المناطق، إذا ما اقتضت الضرورة. هذا بالإضافة إلى تراجع عيادات الأونروا عن إجراء بعض التحاليل والفحوص الطبية التي كانت تجريها عادةً لمرضاهها، بسبب نقص المواد والمحاليل اللازمة لإجراء تلك الفحوص. وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر المصنفة ضمن حالات العسر الشديد، أوقفت الأونروا حالياً قبول أي طلبات جديدة، بدعوى وجود طلبات قديمة متراكمة لم يتم البتّ فيها بعد.

وفيما يتعلق بالمشاريع الخاصة (مثل إعمار نهر البارد وغيرها)، فإنها ستتأثر على نحو خاص، حيث ستعطي الأولوية لتوفير الدعم للبرامج الاعتيادية. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن نحو نصف سكان مخيم نهر البارد ما زالوا في انتظار العودة إلى المخيم بعد مرور 11 عاماً على تهجيرهم من منازلهم (2,486 من أصل 5,000 عائلة) كما أن موازنة إعمار المخيم البالغة 345 مليون دولار ما تزال تعاني من نقص قدره 106 مليون دولار مطلوب توفيره لاستكمال عملية الإعمار.



خامساً: أزمة الأونروا ومعضلة الأرقام (النموذج اللبناني):

تداخلت تجليات أزمة الأونروا في لبنان مع ظهور نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية (كانون الأول/ ديسمبر 2017)، الذي نُقذ بالشراكة بين إدارة الإحصاء المركزي اللبناني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتحت إشراف لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني²¹. وقد كانت تلك النتائج، من حيث تحديدها للعدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين المقيمين فعلياً في لبنان والبالغ 174,422، مفاجئة للعديد من الأوساط المعنية، كما أثارت العديد من التساؤلات على الجانبين اللبناني والفلسطيني. ولم تسلم من محاولات التوظيف والاستثمار السياسي، محلياً ودولياً.

وفي هذا الخصوص، يجدر التوضيح بأن العدد المعطى (174,422) لا يمثل العدد الفعلي للفلسطينيين المقيمين في لبنان بشكل مجرد، بل يعبر حصرياً عن عدد الفلسطينيين الذين شملهم التعداد في 12 مخيم و156 تجمع فلسطيني، حيث كانوا موجودين خلال الفترة الزمنية المحدودة التي جرى خلالها التعداد 2017/7/30-7/17. مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة عدم الشمول للأسر والأفراد ونسبة الرفض وعدم التجاوب البالغة 5.6%.

كما أن التعداد لم يشمل الفلسطينيين المقيمين في التجمعات الأخرى، أو المنتشرين في المدن والقرى اللبنانية الذين لم يتم الوصول إليهم. ناهيك عن أفراد الأسر الغائبين منذ فترة الستة أشهر السابقة على إجراء التعداد (حسب استمارة العد الفعلي)، والذين قدرهم التعداد بحوالي 11 ألف شخص، علماً بأن هذا التقدير الأخير لم يشمل الغائبين منذ ما يزيد عن ستة أشهر. وهذا ما يطرح سؤالاً مشروعاً بخصوص العدد الإجمالي الفعلي لأفراد الأسر الغائبين عند إجراء التعداد.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، يبقى العدد المذكور قريباً إلى حد كبير من التقديرات السابقة لعدد الفلسطينيين في لبنان، المبنية على بعض المسوحات الميدانية بالعينة التي أجرتها جهات مختلفة، بما فيها مسح الجامعة الأمريكية سنة 2015. ووفقاً لتلك التقديرات يتراوح العدد ما بين 214 ألف و228 ألف، أي حوالي 200 ألف، لكن التعداد الشامل في لبنان يبقى وحده القادر على تحديد العدد الدقيق للفلسطينيين في لبنان.

²¹ لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان (بيروت: إدارة الإحصاء المركزي، ورام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

كانت "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية هما أول من حاول استخدام هذه الأرقام في الحملة ضدّ الأونروا، إذ أعلنتا أن "الأونروا تكذب" بشأن الأرقام التي تعلنها عن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خاصة، وعلى صعيد مناطق عملياتها عامة. ولا يخفى المغزى السياسي لمسألة أعداد اللاجئين وأهميتها في الصراع مع العدو الصهيوني، من جهة، وارتباطها بحجم إسهامات الدول المانحة في الموازنة الإجمالية للأونروا، من جهة أخرى.

وفي هذا الخصوص، يتعين على الجانبين اللبناني والفلسطيني على حدّ سواء، التعامل بواقعية مع الأرقام الناتجة عن التعداد مع التشديد على مسألتين أساسيتين: الأولى أن العدد المعطى لا يلغي أو يستبدل أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا أو المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، التي تحافظ على الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتصون حقهم في العودة²². والثانية؛ أن هذا العدد بمختلف تأويلاته لا يجوز أن ينتقص من طبيعة وحجم المسؤولية التي يتحملها المجتمع الدولي، وخصوصاً الأونروا، تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أو أن يمسّ بمستوى خدماتها لهم.

وفي السياق ذاته، ينبغي تجنب الوقوع في أيّ مقاربات لبنانية رسمية في المنابر الدولية تضعف من هذا الموقف، تحت ضغط الربط التعسفي بين ملفي اللجوء السوري والفلسطيني والمماثلة بينهما.

سادساً: لبنان والأونروا: أيّ سياسة؟

بخلاف الدول العربية المضيفة الأخرى، وخصوصاً سورية والأردن، يكاد يكون تدخل الدولة اللبنانية في سياسات الأونروا وآليات عملها، أو حتى التنسيق معها في هذا الخصوص، معدوماً على مرّ العقود السبعة السابقة، ربما باستثناء فترة تأسيس المخيمات في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، ومرحلة إعمار مخيم نهر البارد. ولربما يعود هذا الوضع إلى عاملين؛ الأول ضعف الإطار المنظم لعلاقات الدولة اللبنانية بالأونروا؛ والثاني ضعف الدولة في مراحل معينة وإهمالها لملف الوجود الفلسطيني.

بخصوص العامل الأول، ما من اتفاقية شاملة تنظم علاقة الدولة اللبنانية بالأونروا، بل هناك مجموعة من المذكرات المتبادلة التي جرت خلال سنة 1954 لتسوية بعض المشاكل العالقة بينهما خلال فترة

²² بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا 459,292 حتى آذار/ مارس 2016. ويوجد في سجلات وزارة الداخلية 592,711 لاجئ

فلسطيني حتى كانون الأول/ ديسمبر 2016.



بداية عمل الأونروا في لبنان، مثل: وضع الأونروا الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي قد تستفيد منها الوكالة وموظفيها استناداً إلى اتفاقية شباط لسنة 1946، المتعلقة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة؛ وإسهام لبنان السنوي في موازنة الأونروا؛ وتسويات مالية تتعلق برّد الأونروا للدولة اللبنانية أموالاً أو العكس نتيجة نفقات تمت في الفترة (1951-1954) من دون الاتفاق على الطرف الذي يتحمل عبأها مثل: نفقات الدولة اللبنانية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً نفقات اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين (أنشئت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 11657 في 1948/4/26)، والرسوم المحصلة من هبوط طائرة الأونروا وغيرها²³.

بعد مرور عقود عدة على تلك المذكرات وإطالة أمد اللجوء الفلسطيني وعدم وجود حل دولي عادل يلوح في الأفق لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عامة، حان الوقت لأن تبادر الدولة اللبنانية بإعادة تنظيم علاقتها مع الأونروا عبر توقيع اتفاقية شاملة بين الطرفين بدلاً من الرسائل المتبادلة التي جرت بينهما سنة 1954²⁴.

أما بخصوص العامل الثاني، يفترض أن يترتب على انتظام عمل مؤسسات الدولة اللبنانية في هذه المرحلة، سياسة نشطة تجاه أزمة الأونروا الراهنة خلافاً لما سبق، وذلك في إطار رؤية لبنانية موحدة للوجود الفلسطيني في لبنان والقضايا المنوطة بهذا الوجود. ففي أزمة سنة 2015، كان التنسيق اللبناني - الفلسطيني ضعيفاً على المستويين المحلي والوطني، كما كان التدخل اللبناني خجولاً وقد أملت اعتبارات أمنية أكثر منها سياسية، تتعلق بطبيعة الظروف التي كان يمر بها لبنان في تلك الفترة. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يأخذ هذا التدخل شكل الوساطة من قبل أرفع المسؤولين اللبنانيين بين المدير العام للأونروا والقيادة السياسية الفلسطينية، استباقاً لأيّ تداعيات أمنية غير محسوبة جراء حركة الاحتجاج الواسعة التي اجتاحت المخيمات.

وبما أن الأزمة الراهنة التي تمرّ بها الأونروا هي الأشدّ خطورة في تاريخها باعتراف من المفوض العام للأونروا بيير كرينبول نفسه، يؤمل أن تتعامل الدولة اللبنانية مع هذه الأزمة بوصفها أزمة وطنية

²³ هذه الرسائل متوفرة في أرشيف مجلس النواب اللبناني.

²⁴ ربما يكون من المفيد التذكير هنا بأن مقر الأونروا الرئيسي كان في بيروت منذ إنشائها وحتى سنة 1978 قبل أن ينقل مؤقتاً بسبب الحرب الأهلية في لبنان إلى عمّان - الأردن، ليستقر في فيينا لمدة 18 سنة قبل أن يعود إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو.

لبنانية تتطلب أقصى درجات التنسيق، وليس التضامن فحسب، مع الجانب الفلسطيني الرسمي والشعبي. ويتطلب ذلك أيضاً تجسير الهوة بين مواقف بعض القوى السياسية اللبنانية النظرية ومواقفها العملية من مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان وأزمة الأونروا. فالأزمة، كما ورد أعلاه، هي في الأساس حصيلة تفاعلات دولية وإقليمية وعربية في إطار ما يسمى "صفقة القرن" تتعلق بجوهر الصراع العربي الصهيوني وفي محوره القضية الفلسطينية. ويستلزم هذا الأمر تطوير سياسات لبنانية محددة تجاه المخاطر التي تهدد وجود الأونروا، بما لهذه المسألة من ارتباط بالحلول المبيّنة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل وجودهم في لبنان، والهادفة إلى فرض التوطين وتصفية حق العودة.

سابعاً: الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

استناداً إلى التجربة التاريخية في التعاطي الدولي مع أزمات الأونروا خلال ما يقارب السبعة عقود، وبناءً على مختلف المعطيات المتوفرة حتى اليوم، هناك، من وجهة نظرنا، ثلاثة سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بمستقبل هذه المنظمة الدولية في ضوء الأزمة الأشد خطورة في تاريخها، حسب تعبير المفوض العام للأونروا بيير كرينبول. ونعتقد أنه لا توجد حدود قاطعة بين السيناريوهات الثلاثة، حيث يفتح أحدها على الآخر وفقاً لتطورات الأزمة؛ الأمر الذي يمكن مناقشته بعد استكمال عرض السيناريوهات كافة:

1. السيناريو الأول:

يتلخص هذا السيناريو المتفائل في أن تتمكن الأونروا من تجاوز أزمة التمويل الراهنة، انطلاقاً من الأسباب التالية:

- أ. الأونروا معتادة على مواجهة مثل هذه الأزمات. ونشير، في هذا الصدد، إلى أزمة سنة 2015، التي كادت أن تدفع بالأونروا إلى توقف العام الدراسي حينها.
- ب. الدعم السياسي للأونروا والحرص على استمرار عملها من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، فمن المفترض أنها قادرة على ممارسة تأثير أكبر على الدور الأمريكي، انطلاقاً من رؤيتها المشتركة في ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، في ظل غياب فرص فعلية لحلّ عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. أضف إلى ذلك، معارضة عدد لا بأس به من النواب الديموقراطيين في الكونجرس لسياسة ترامب في هذا الخصوص. وهذا ما يفسر نعمة التفاوض الحذر الذي عبر عنه بعض المسؤولين الكبار في الأونروا في أعقاب مؤتمر روما في



2018/3/15، على الرغم من مردوده الهزيل من حيث تعويض العجز المالي. فهذا المؤتمر، من وجهة نظرهم، قدّم دعماً سياسياً ومعنوياً لاستمرار عمل الأونروا، من قبل تسعين دولة تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، على الرغم من الضغوط المعاكسة التي مارسها الأمريكيون في الكواليس.

ج. التعويل على حملة "الكرامة لا تقدر بثمن"²⁵ التي أطلقتها الأونروا في كانون الثاني/يناير 2018 من أجل تعويض الإسهام الأمريكي الذي يبلغ نحو ثلث موازنة الوكالة. وتهدف هذه الحملة إلى جمع مبلغ 500 مليون دولار من أجل توفير التعليم لنحو 525 ألف تلميذ، وتوفير الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية الطارئة والمساعدات العينية للاجئين في مناطق عملياتها كافة. ولم تستهدف الحملة الدول فحسب، بل توجّهت أيضاً إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وأفراد مستقلين. كما وجّهت الأونروا نداء طارئاً لجمع مبلغ 800 مليون دولار إضافي لتمويل برامجها الطارئة في سورية والأراضي المحتلة، خصص منه 60 مليون دولار للفلسطينيين من سورية المقيمين في لبنان.

د. تتطلع الأونروا إلى أن تزيد الدول العربية نسب دعمها، أو على الأقل، أن تلتزم بدفع نسبة الـ 7.8% من إجمالي موازنة الأونروا التي تعهّد بها مجلس الجامعة العربية في دوراته المتعاقبة منذ سنة 1987، والتي لم تلتزم بها كافة الدول العربية دائماً. وهذا على الرغم من إدراك الأونروا بأن لدى بعض الدول العربية مخاوف من إمكانية تحلل المجتمع الدولي من مسؤولياته السياسية والأخلاقية تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإلقاء العبء على الدول العربية، في حال رفعت نسبة دعمها لموازنة الأونروا.

هـ. توقعات الأونروا بأن تزيد "دول البركس BRICS" الخمس الصاعدة اقتصادياً (روسيا، والبرازيل، والصين، والهند، وجنوب أفريقيا) إسهاماتها في موازنة الأونروا لتكون أكثر سخاءً.

و. قرار منظمة التعاون الإسلامي في مؤتمرها السابع في إسطنبول، 2018/5/18، الداعي لإنشاء صندوق "وقف" لدعم الأونروا، ما يعد خطوة يُعول عليها لتجاوز الأزمة المالية للأونروا.

ز. التعويل على تولي تركيا ابتداء من تموز/يوليو 2018 رئاسة اللجنة الاستشارية للأونروا، حيث يُتوقع منها أن تعمل على تنشيط دور هذه اللجنة التي تجتمع مرتين سنوياً.

#DignityIsPriceless ²⁵

2. السيناريو الثاني:

يفترض هذا السيناريو فشل الأونروا في تعويض التمويل الأمريكي للوكالة، وبأن الولايات المتحدة و"إسرائيل" ستواصلان حملتهما المحمومة ضدّ وجود الأونروا، بهدف الابتزاز السياسي في إطار الرؤية المرتبطة بما يسمى "صفقة القرن" وباشتراطات "عملية السلام". كما يفترض أن القيادة الفلسطينية (منظمة التحرير/ السلطة) لن تعود إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل" بالشروط الأمريكية - الإسرائيلية التي لا تلبّي الحدّ الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية. يعني ذلك مواصلة السياسة الأمريكية الهادفة إلى تجفيف موارد الأونروا المالية، بما يضع عقبات وعراقيل أمام قيامها بتنفيذ التفويض المنوط بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، إلى أن تتم عودتهم.

وفيما يتعدى ابتزاز القيادة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، وبغضّ النظر عن مدى استجابتها لاشتراطات عملية التسوية، ينطوي هذا السيناريو على أحد الاحتمالين التاليين:

أ. في الحدّ الأدنى، مواصلة السياسة الأمريكية الهادفة إلى تجفيف موارد الأونروا المالية، بما يعرقل قيامها بتنفيذ التفويض المنوط به في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين إلى أن تتم عودتهم.

ب. في الحدّ الأقصى، "شلّ" الأونروا و"تعطيل" دورها وصولاً إلى تفريغ تفويضها من مضمونه وفق القرار 302، لكي تلقى المصير عينه الذي لقيته لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين²⁶.

هذا وقد يفتح السيناريو الثاني في حدّه الأقصى على السيناريو الثالث، لجهة تغيير "تفويض الأونروا"، ما يعني عملياً إلغاء القرار رقم 302/1949 الذي أنشأها.

²⁶ عملت لجنة التوفيق منذ كانون الأول/ ديسمبر 1948 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 وفق تفويضها على التوصل إلى حلول سياسية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتعد تلك السنوات الثلاث "الحقبة النشطة" للجنة التي حاولت فيها فعلياً القيام بعمل توفيق. وفي أواخر سنة 1951، بلّغت اللجنة الأمم المتحدة عجزها، إثر فشل المؤتمر الذي نظّمته في باريس ورفض الأطراف المعنية تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تحكّم نشاط اللجنة، وخاصة القرار 194 الذي أنشئت في إطاره. وقامت لجنة التوفيق منذ سنة 1952 وحتى أواخر الستينيات بنشاط تقني محض يتعلق بإحصاء أملاك اللاجئين الفلسطينيين المتبقية في "إسرائيل" وتقومها. وهكذا توقفت هذه اللجنة، عملياً، عن جهودها في التوفيق، لكنها، نظرياً، ظلت موجودة إلى يومنا هذا من دون أيّ فاعلية فيما يتعلق بتفويضها الأصلي.



3. السيناريو الثالث:

يفترض هذا السيناريو نجاح الولايات المتحدة و"إسرائيل" في تغيير أو تحويل "تقويض" الأونروا المحدد بالقرار 302، عبر الحصول على موافقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة على دمج هذا التقويض ضمن صلاحيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأمر الذي يعني عملياً إلغاء القرار 302. وهذا ما يعيد النقاش في الجمعية العامة مجدداً إلى المخاض السياسي الذي ولدت في إطاره الأونروا، وإلى المباحثات التمهيدية التي أدت إلى إقرار معاهدة 1951 الخاصة باللاجئين وتأسيس المفوضية، إذ رفضت الدول العربية المعنية، آنذاك، إدراج اللاجئين الفلسطينيين ضمن حماية المفوضية، وأصررت على خصوصية وضعهم وتمايزه، باعتبار أن حق العودة المكفول بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 يسمو فوق مزايا الحماية التي يمكن أن توفرها لهم الاتفاقية وأداتها التنفيذية، أي المفوضية²⁷.

إن ما يغري الولايات المتحدة و"إسرائيل" للمضي قدماً في هذا السيناريو، في إطار رؤية إدارة ترامب الاستراتيجية للمنطقة المتطابقة مع الرؤية الإسرائيلية، هو وجود سابقة في هذا الصدد، حين تمكنتا سنة 1991 من إلغاء قرار الجمعية العامة رقم 3379/1975 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.

بيد أن هناك عقبات أساسية أمام تنفيذ هذا السيناريو وتتمثل في:

- أ. وعي اللاجئين أنفسهم لمخاطر مخططات تصفية قضيتهم وإصرارهم على مقاومتها، بناء على تجربتهم التاريخية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، التي تمكنوا من خلالها إفشال كل مخططات التصفية والتوطين.
- ب. إلغاء القرار رقم 3379 سنة 1991، حصل حينها في ظلّ الأجواء المتعائلة بإمكانية تقدم "عملية السلام" بعيد إطلاق مؤتمر مدريد وقبول توقيع اتفاقات أوسلو. وتلك الأجواء مختلفة تماماً عن الأجواء القاتمة الراهنة التي تشهد فشلاً زريعاً لـ"عملية سلام أوسلو".

²⁷ يندرج اللاجئون الفلسطينيون تحت ولاية الأونروا، وهذا ما يميزهم عن بقية لاجئي العالم الذين يقعون تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن محاولات إدراج اللاجئين تحت حماية المفوضية ستؤدي إلى طمس خصوصية وضع اللجوء الفلسطيني، حيث أن الحلول الدائمة المعتمدة من قبل المفوضية لحل مشكلة اللاجئين عامة (الاندماج في بلد اللجوء، أي البلد الثاني أو التوطين في بلد ثالث) لا تراعي هذه الخصوصية، كما تهدد حقهم في العودة.

ج. إدراك الولايات المتحدة و"إسرائيل" أنه ليس من السهل إلغاء القرار رقم 1949/302، لأن الجمعية العامة التي أنشأت الأونروا هي وحدها المخولة بإلغائه. فضلاً عن أن هذه الخطوة لا تتوافق مع رغبة غالبية الدول في الجمعية العامة، بما في ذلك بعض الدول الحليفة لأمريكا و"إسرائيل"، لأسبابها الخاصة. **خلاصة:** السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما هو السيناريو الأكثر ترجيحاً من بين السيناريوهات المذكورة؟ نعتقد أنه من الممكن تحقق السيناريو الأول للأسباب التي ذكرناها آنفاً، خصوصاً، إذا ما تكاثفت الأطراف المؤيدة لبقاء الأونروا على دعم هذا الخيار سياسياً ومالياً²⁸، وإذا ما أحسننا الاستفادة من التناقض بين الموقفين الأمريكي والأوروبي داخل الأطر الدولية التي تصنع سياسات الأونروا. غير أن السيناريو الثاني قد يحقق قدراً من النجاح في ضوء حالة الانقسام الفلسطيني والتشرد العربي والإسلامي، ووجود بيانات تسمح للطرفين الإسرائيلي والأمريكي بالضغط في هذا الاتجاه. ولكننا نعتقد بصعوبة نجاح السيناريو الثالث الذي يظل مستبعداً في الظروف الحالية، حيث أن الجمعية العامة التي أنشأت الأونروا هي وحدها المخولة بإلغاء القرار 302. وهذا لا يتوافق مع رغبة غالبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن يعتمد ذلك بالطبع على حسن إدارتنا للأزمة وقدرتنا على الارتقاء بها إلى مستوى هذه المواجهة المصيرية التي يصبح فيها بقاء الأونروا خط الدفاع الأول عن حق العودة، وذلك من خلال بلورة خطة مواجهة شاملة رسمية وشعبية على مستوى الدول المضيفة مجتمعة، ومستوى كل دولة منها على حدة. خطة تتبنى آليات تحشيد ومناصرة ناجعة عربياً ودولياً وتستفيد من طاقات الشباب وقدرتهم على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لهذا الغرض.

²⁸ أعلن المفوض العام للأونروا أمام اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا في عمان في 16-18/6/2018، أن الأونروا نجحت في خفض عجز الموازنة للنصف الثاني من سنة 2018 من مبلغ 446 مليون دولار إلى 250 مليون دولار بفضل تبرعات حصلت عليها من بعض الدول الخليجية ودول أجنبية أخرى. وحالياً يسود التفاؤل أوساط الأونروا بإمكانية تجاوز الأزمة المالية إثر نجاح جهود المفوض العام للأونروا في أعقاب انعقاد مؤتمر نيويورك للدول المانحة في 25/6/2018، في خفض عجز الموازنة إلى 217 مليون دولار.



الخلاصة والتوصيات/ الاقتراحات:

يعد وجود الأونروا في حد ذاته واستمرارها في تأدية دورها بحسب التفويض المنوط بها، تأكيداً على مسؤولية المجتمع الدولي السياسية والأخلاقية في إيجاد مشكلة اللاجئين والتزامه بضرورة حلها وفقاً لمبادئ القانون الدولي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ ديباجة القرار رقم 302 التي تمّ بموجبها إنشاء الأونروا، تذكر بأحكام الفقرة رقم 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194. وفي السياق عينه، أكدت الفقرة رقم 5 من القرار 302 على ضرورة استمرار إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، من دون "الإجحاف بأحكام الفقرة 11 من القرار 194".

يستلزم ذلك إقامة نوع من التوازن بين الأهمية السياسية لوجود الأونروا في حد ذاته وبين دورها الإنساني، بغض النظر عن نوعية خدماتها وكميتها، ما يستلزم في هذا الوقت بالذات التمييز بين النقد الموضوعي الهادف إلى تقويم أداء الأونروا ورفع مستوى خدماتها، وهو أمر واجب ومطلوب، وبين النقد الذي يصبّ في خانة الجهد الرامي إلى تحطيم المكانة المعنوية للأونروا وتصفية دورها.

فيما يلي بعض التوصيات على الصعيد العام، والخاص (لبنان):

1. ضرورة بلورة رؤية فلسطينية، وفلسطينية لبنانية، وفلسطينية عربية مشتركة بعيدة المدى تجاه سياسات الأونروا، تستجيب بفاعلية للأزمات المتوقعة ولا ترتكز على ردّات الفعل والحلول المؤقتة، بما يتيح المجال لتأسيس قواعد للعمل المشترك، الذي يسمح بالضغط على الهيئات الدولية المعنية، من أجل التوصل إلى حلول جذرية للعجز المزمن في موازنة الأونروا، وعبر الاستفادة من دروس أزمة الأونروا لسنة 2015.

2. تعزيز التنسيق الفلسطيني - العربي (واللبناني خصوصاً) في الأطر العليا التي تصنع سياسة الأونروا (الجمعية العامة، واللجنة الاستشارية، ومؤتمرات المانحين)، وفي مؤتمرات المشرفين على شؤون اللاجئين/ الجامعة العربية، لتعزيز الدعم الدولي المقدم للأونروا بما يضمن استمرار وجودها، ناهيك عن تحمل مسؤوليتها في تلبية الحاجات الملحة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها كافة.

3. تخصيص موازنة دائمة للأونروا، ضمن موازنة الأمم المتحدة، لا تعتمد على الهبات والتبرعات. وفي هذا السياق، ضرورة العمل من أجل تفعيل اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص في آب/ أغسطس 2017، بجعل موازنة الأونروا مستدامة وكافية ويمكن التنبؤ بها. وهو اقتراح قد حذفه نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإسرائيلي داني دانون Danny Danon من جدول أعمال الدورة 72.



وفي هذا الصدد نشير إلى أن دولة الإكوادور ستتولى رئاسة الدورة القادمة للجمعية العامة 73 ابتداء من أيلول/ سبتمبر 2018، كما ستكون دولة قطر نائباً للرئيس.

4. دعوة الأونروا إلى اعتماد سياسة مالية مرنة تسمح بتدوير المساعدات والهبات التي تتلقاها من خارج الموازنة الاعتيادية، أي تلك المخصصة للبرامج الطارئة، من أجل تغطية العجز في برامج الخدمات الأساسية، وذلك عبر اعتماد آلية معينة تسمح بتحويل جزء من تلك المساعدات والهبات إلى الموازنة الاعتيادية، إذا ما اقتضت الحاجة.

5. العمل على تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية الذي تتبناه العديد من المنظمات الدولية، بما فيها الأونروا، أي إشراك اللاجئين، من خلال منظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية والأهلية بشكل فعال في رسم سياساتها وتخطيط برامجها وتنفيذها، مع ضرورة استمرار الضغط على الأونروا من أجل ترشيد الإنفاق وتعزيز الشفافية في النظم المالية والإدارية للوكالة.

6. ضرورة تكثيف الجهود الرسمية اللبنانية من أجل التوصل إلى توقيع اتفاقية شاملة بين لبنان والأونروا لتحل محل الرسائل المتبادلة في سنة 1954، بما يعيد تنظيم علاقة الدولة اللبنانية مع الأونروا، وفقاً للأعراف الدولية، وأسوة بما هو معمول به مع الدول العربية المضيفة الأخرى.

